

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر 1985 - 2013

د. حاكمي بوحفص
جامعة وهران 2
أ. عقبي لخضر
جامعة ابن خلدون، تيارت

ملخص:

يعتبر النمو الاقتصادي غاية كل دولة ومن أهم المسائل والقضايا محل الإهتمام من طرف الدول فضرورته الملحة تبين مكانته القصى في إقتصادات الدول، ومن بين العوامل التي تحقق نمواً اقتصادياً هو وجود دوران لكتلة نقدية معقولة وتوفير العمالة الكاملة لوسائل الإنتاج وهو ما يحتم تدخل أطراف أخرى من داخل وخارج البلد والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في تبادل الخبرات والتوظيف الأمثل لوسائل الإنتاج ونقل للتكنولوجيا وزيادة رفاهية المجتمع من خلال رفع للأجور، تحسين المستوى المعيشي، الصحي، التعليمي وحتى المستوى الثقافي ولدعم هذا الإنجاز يتطلب مجهودات ضخمة من جميع الأطراف المستقطبة له (حكومات وشعب) وهو ما يستوجب وجود حكم راشد بعيد عن أوجه التخلف وهذا ما تفتقد إليه دول العالم الثالث.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الارتباط الخطي.

Résumé:

La croissance économique est à chaque État, et l'un des plus importants enjeux et sujets de préoccupation des États. L'urgence nécessite de montrer sa stature dans les pays, parmi les facteurs que la croissance économique est une rotation de masse monétaire raisonnable et le plein emploi des moyens de production et est pourquoi interférence d'autres parties de l'intérieur et à l'étranger des investissements étrangers directs en raison de son rôle dans l'échange d'expériences et optimum utiliser des moyens de production, transfert de technologie et augmenter le bien-être de la société en soulevant le salaire. Améliorer le niveau de vie, la santé, l'éducation et la niveau culturel. Mais pour soutenir cette réalisation nécessite des efforts considérables de toutes les parties a polarisé (gouvernements et personnes) qui exige que la Bonne gouvernance loin de saillance sous-développement de pays du tiers-monde

Mots clés: IED, la croissance économique, l'impact des IDE sur la croissance économique, corrélation linéaire.

التقديم

والخدمات العامة وذلك لزيادة الطلب على هذه المجالات خلال هذه الفترة. كما قضى نموذج تطور المشروعات المتعددة الجنسيات منذ عام 1950 على اعتقاد أن النشاط الاقتصادي الدولي للأعمال يتم من خلال التجارة والاستثمار الغير مباشر، وأبرزت أهمية الاستثمار المباشر في السيطرة الاقتصادية من قبل القوى الأجنبية الخاصة وتجسد في إنتاج المواد الأولية، البترول والزراعة ثم إلى الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة،

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الموارد المالية المتاحة للبلدان، فهو مصدر من مصادر التمويل غير الذاتية إذ يوفر توليفة من التقنية والإدارة للدولة المضيفة وهو ما يؤكد الزيادة النسبية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ويعتبر القرن 19 بداية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث في البداية كان يركز على مجال التعدين والزراعة

كل عنصر المتوسط الحسابي الخاص به وتقسم الحاصل على التباين من أجل التخلص من مشكل الوحدة للفترة من 1990-2011 من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وبالاكتفاء على الارتباط الخطي البسيط باستعمال برنامج « SPSS » بدراسة حالة الجزائر.

- أهداف البحث:

- هو استكشاف للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

أولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

غالبا ما تعالج مشاكل الاقتصاد الدولي من منظور كلي أي من خلال العلاقات بين الدول وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات وقلما تعالج هذه المشاكل من منظور جزئي من خلال علاقات الأعمال والمشروعات أو الأفراد عبر الحدود الوطنية والواقع أن كل دول العالم في مرحلة تحول نحو التكامل الاقتصادي مما يفتح المجال أمام حرية التنقل لكل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، هذه الحركة تفتح المجال للاستثمار الأجنبي ويكون النافع الرئيسي هو توافر رؤوس الأموال والمناخ الملائم لذلك لكن هذا يفرض اتباع آلية السوق فيما يخص فرص الاستثمار، العائد، مواجهة الخطر وغيرها لقد اقتصر دور الدولة على القروض والإعانات أو ضمان الاستثمار أما الاستثمار الدولي الحقيقي والمتعلق بالتوظيف والإنتاج فهو من نصيب القطاع الخاص من أفراد، مشروعات والمؤسسات التمويلية شركات التوظيف الإنتاج، والتسويق وغيرها

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك تعريفات متعددة للاستثمار الأجنبي تختلف حسب نظرة كل واحد للاستثمار وكلها تصب في نفس المعنى ونذكر منها :

هو امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل وقد يمثل الاستثمار في أصل حقيقي أو مالي (منير إبراهيم هندي ص 05) من هذا يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي هو عمل اقتصادي لتشغيل رأس المال لفترة معينة فيما وراء الحدود الوطنية بغية الحصول على عائد أكبر مما

واقصر دور الاستثمار الأجنبي الغير مباشر على تكوين محفظة الأوراق المالية للتوظيف والحصول على عائد دون تحمل مسؤولية الإنتاج والإدارة، وتسعى دائما المشروعات متعددة الجنسيات للاستفادة من المزايا النسبية في الاقتصاديات المختلفة سواء تعلق ذلك بالمزايا العالية (انخفاض الأجور...الخ) أو ما تعلق بالمزايا الطبيعية من توافر المواد الأولية ومصادر الطاقة أو ما تعلق بمزايا تنظيمية مثل الإعفاء الجمركي والضرائب وحوافز الاستثمار

شكل مطلع القرن العشرين قفزة كبيرة ونوعية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية حيث بلغ حجمه حوالي 66 مليار دولار سنة 1938 بقيادة الشركات البريطانية كأكبر مستثمر وحضت البلدان النامية بحصة الأسد حيث تحصلت على 21% منه سنة 1990 و38% منه سنة 1995 كما قفز سنة 2003 من 233 مليار دولار إلى 648 مليار دولار سنة 2004 (داود سلوم ص ص 128 - 132) ولقد كان مطلع القرن 9 نقطة انطلاق للنمو الاقتصادي هو الآخر والتي يمكن إلتماسها من نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي ارتفع من 18% في الفترة ما بين 1500 و1820 إلى 750% في الفترة بين 1820 و2005 (بودخدخ كريم ص 71)

الاشكالية : معالجة الموضوع تطرح الدراسة الاشكالية الآتية :
السؤال الرئيسي : بما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟

الفرضيات : تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية :

4- استثمار الأجنبي المباشر له تأثير على النمو الاقتصادي

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع الناتج الداخلي الخام
- منهجية الدراسة: لتحقيق أغراض الدراسة نستعمل المنهج الوصفي والتحليل من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في :

أولاً - عرض حول الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانياً - التعريف بالنمو الاقتصادي .

ثالثاً - إبراز مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .

4- **منهجية البحث:** تقوم هذه الدراسة على اعتماد واستخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي (gross domestic product) من أجل إيجاد مقدار النمو الاقتصادي للفترة محل الدراسة ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تطرح من

يمكن الحصول عليه محلياً، وغالباً ما تمارسه المشروعات المتعددة الجنسيات

أما بالنسبة لأشكال الاستثمار الأجنبي فهناك شكلان للاستثمار الأجنبي مباشر وغير مباشر

- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر (ويسمى أيضا بالاستثمار من خلال الحيازة) : يتمثل في محفظة الأوراق المالية ويشمل توظيف للأموال أو الادخار المتاح في اقتصاد ما والذي يشمل شراء الأوراق المالية الأجنبية سواء كانت أسهم، سندات أو أوراق تجارية (خصم استبدال الديون) للحصول على عائد مالي ولا يحاول المستثمر من خلال هذا التوظيف التأثير في السياسة الاقتصادية أو التحكم في الإدارة والتحكم في عملية الإنتاج، الأسعار والمبيعات، ومن الأمور التي تشجع على الاستثمار الأجنبي هي توافر الأسواق المالية وسهولة التعامل فيها وإمكانية تسهيل الأصول والأوراق المالية وتوافر الحوافز الضريبية وحرية التحويل، كما أن حجم الاستثمار ونموه يتوقف على معدلات العائد والأرباح المتوقعة وسياسات الشركات المصدرة للأوراق المالية والسندات في الإنتاج والتسويق، والتقدم التكنولوجي وفي حقيقة الأمر هي استثمارات على المدى المتوسط والقصير (زينب حسين عوض الله ص 170)

كل استثمار يواجه مخاطر، وللتخفيف من حدة الخطر الذي يعتري الاستثمار في الأوراق المالية يتم اللجوء إلى التنوع في الاستثمار حيث يتم تشكيل محفظة متنوعة من حيث المحتويات.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أعطى دفعة قوية وهامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال، العمل، زيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، ويسمح هذا النوع من الاستثمار للشركات الوطنية والأفراد بالحصول على تسهيلات ومميزات مباشرة في الاقتصاديات الأجنبية وتمكنها من السيطرة على المشروعات الاقتصادية والإنتاجية أو الخدماتية حيث يعرف صندوق النقد الدولي هذا النوع من الاستثمار على أنه استثمار يهدف إلى امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفصلية في تسيير المؤسسة (مفتاح صالح ص ص 108 - 109)

ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المباشر طويل الأجل، وهو استثمار يمكن صاحبه بطريقة مباشرة من حق الحيازة أو ملكية الإدارة الشاملة حيث تحتاج تسهيل هذه الأصول فترة زمنية طويلة والتي تحتاج لإدارة لوضع وتوجيه هذه السياسات.

ومن المحددات الأساسية التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يعتبر شرط توافرها إلزامي نذكر:

- **توفر الاستقرار السياسي:** إن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه حتى ولو كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة

- **توفر الاستقرار الاقتصادي:** ويتمثل في تحقيق توازن الاقتصاد الكلي وتوفر الفرص الملائمة

إن عدم توافر هذه المحددات يجد من إمكانية جلب الاستثمار الأجنبي والوطني

أما أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك العديد من التصنيفات منها ما هو من وجهة نظر الدولة المصدرة ومنه ما هو من وجهة نظر الدولة المضيفة . (حسان خضر ص 06) فن وجهة نظر الدولة المصدرة يمكن تصنيفه إلى:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الأفي** والذي يهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية للاستثمار بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلعة مشابهة لها

- **الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي** فهو يهدف إلى استغلال المواد الأولية ويعرف بالاستثمار العمودي الخفي، أو الاقتراب أكثر من المستهلك من خلال التملك أو السيطرة على منافذ التوزيع ويعرف بالاستثمار العمودي الأممي

- **الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط** : يشمل هذا الاستثمار النوعين المشار إليهما سابقاً

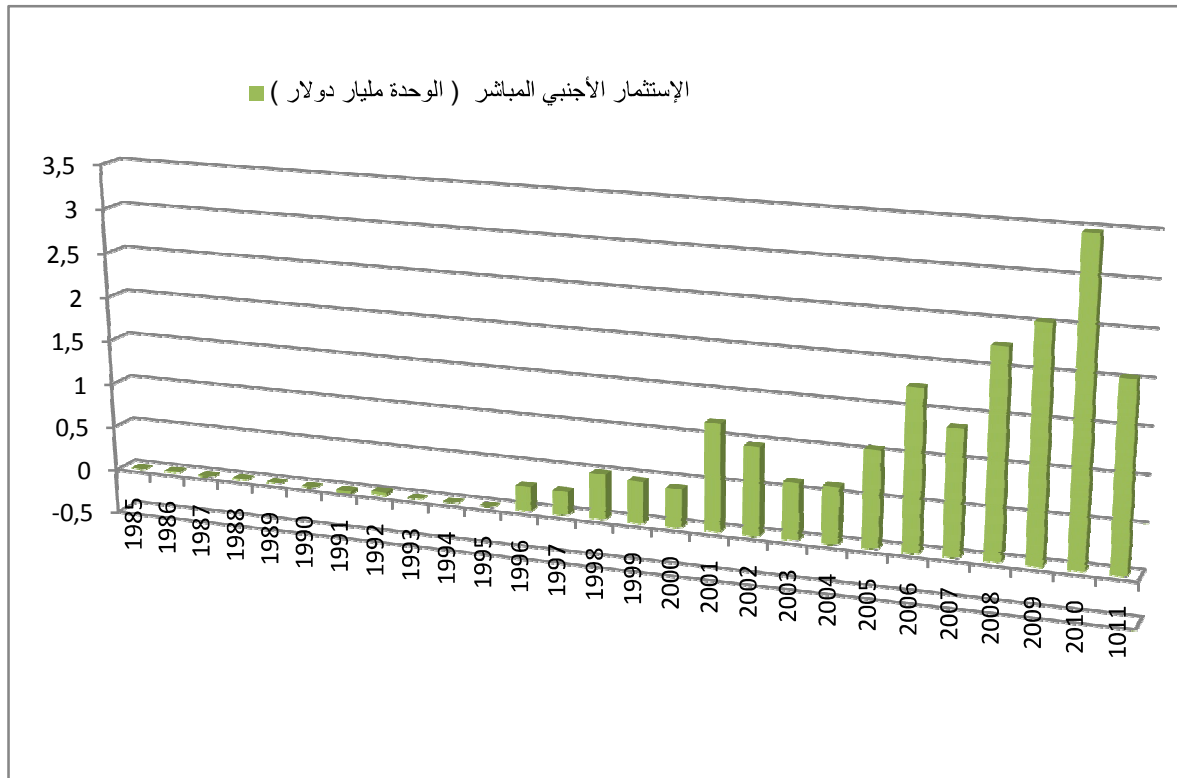
- أما من منظور الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن تقسيمه كذلك إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر بمبادرة الحكومة .

عرض لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1977 إلى 2011

يمكن عرض تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1985 إلى 2011 والذي يتبين أنه يكاد يكون معدوم خلال الفترة 1985 إلى 1995 هذا راجع لعدة اعتبارات من بينها الانهيارات الكبيرة في سعر البترول ثم الظروف الأمنية التي

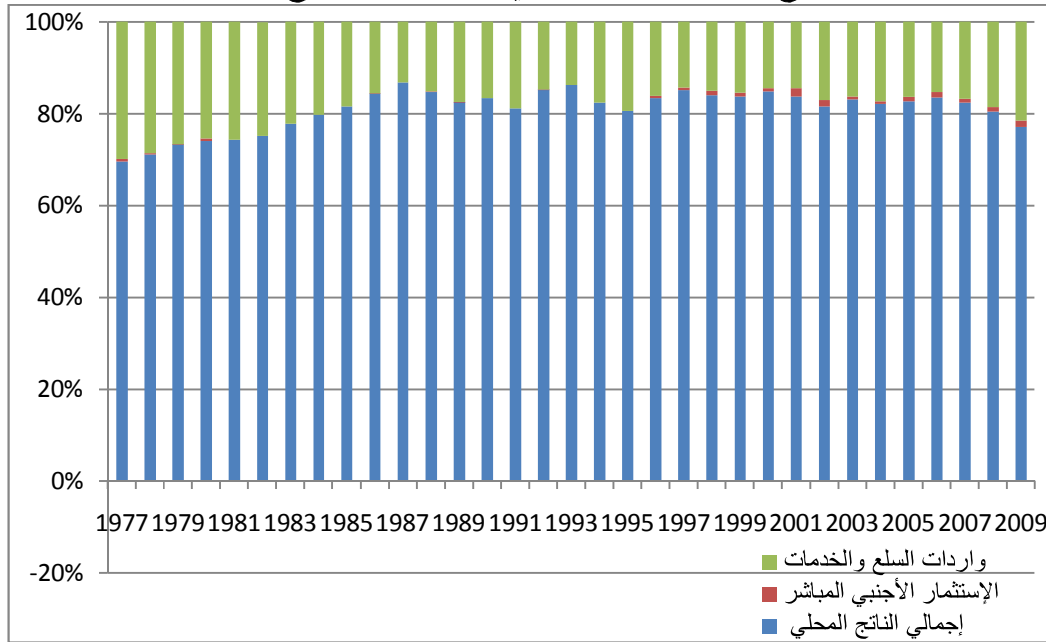
مرت بها الجزائر والتي ساهمة في هروب رؤوس الأموال للخارج وكذلك عدم إقبال المستثمرين للاستثمار في الداخل لعدم توفر الجو الملائم والمتمثل في عوامل اقتصادية، سياسية وأمنية، ولقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن ملحوظ ابتداءً من 1996 وهذا راجع إلى التحفيزات المبذولة في هذا المجال وتضافر الجهود الدبلوماسية إضافة للحجم المعتبر للإحتاطي من العملة الصعبة والوضعية المالية التي تتمتع بها الدولة وضعف نسبة المخاطرة في الاستثمار وزيادة الطلب نتيجة لتحسن الظروف المعيشية والأمنية وهو ما يوضحه الشكل البياني أسفله (الشكل رقم 01)

الشكل رقم (01): الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الباحث (المعطيات متوفرة في الملحق)

الشكل رقم (02) : حصة واردات السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي الخام



المصدر : من إعداد الباحث (المعطيات متوفرة في الملحق)

الاعتبار النمو السكاني الخاص بالبلد محل الدراسة، يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية والمستقرة في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية تكون في الغالب سنة كاملة (كامل رشيد علي التل أثر التعليم ص 41) ويعني أن تكون هذه الزيادة حقيقية أي أن يكون معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني أكبر من معدل زيادة المؤشر العام للأسعار (التضخم) ومعدل النمو السكاني أما الإستمرارية فيقصد بها أن لا تكون هذه الزيادة ظرفية أو آتية نتاج ظرف قابل للزوال

كما يعرف على أنه قدرة الدولة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد مع زيادة مستقرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني والتي تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو من هذا التعريف نجد أن شرط تحقيق النمو هو الزيادة في نصيب الفرد من الدخل والذي يجب أن يكون مستقر وأكبر من معدل النمو السكاني وأن لا يكون ظرفي أو آتي

مما سبق يتبين أن النمو الاقتصادي هو العلاقة التي تربط بين الناتج الداخلي الخام والنمو السكاني ويمكن تعريف الناتج الداخلي الخام على أنه القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع

يوضح المنحني نسبة كل من الواردات من السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج الداخلي الخام حيث يتضح من المنحني أن أعلى نسبة للواردات من السلع والخدمات لا تتجاوز نسبة 30% من إجمالي الناتج الداخلي الخام وهو ما يوضح ضعف ما يتحصل عليه الفرد من واردات السلع والخدمات وعدم إكفائه من الحاجيات التي تتطلبها الحياة ووجود تناقض مع الجانب النظري والذي ينص على وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين (زيادة الدخل تشجع على الزيادة في الإستهلاك)، أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فإن نسبته ممتدة مقارنة مع الناتج الداخلي الخام وهذا ما يدل على أدم تأثير وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج الداخلي الخام كما أن هناك نسبة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين 1981 و1991 سالبة وهذا يدل على خروج رؤوس الأموال للخارج نتيجة لتراجع أسعار البترول خلال الثمانينات وهذا ما يدل على أن جل الاستثمار كان ينحصر في قطاع المحروقات لوجود ربح مضمون أما في التسعينيات فكان راجع إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة

ثانياً: النمو الاقتصادي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تحسن رفاهية المجتمع كونه يأخذ بعين

الإقتصادي والمبادئ والأسس التي ينبغي أن يبنى عليها، فكان يرى " آدم سميث " Adam Smith " أن النظام الإقتصادي هو نظام آلي تلقائي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً وعلى هذا الأساس كان يدعو للحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإلى التخصص وتقسيم العمل من أجل تحقيق زيادة في الدخل أما دافيد ريكاردو " David Ricardo " فقد بنى أفكاره حول النمو على أساسين هما السكان والثروات الطبيعية حيث كلما كان عدد السكان قليل والتدفق كبير للثروات الطبيعية كلما ساهم ذلك في تحقيق نمو إقتصادي وكان يرى أساس النمو الإقتصادي هو الريع فقلة السكان وزيادة الريع والإنتاج يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل مما يدفع بالأجور للارتفاع ويزداد بذلك نصيب الفرد من الدخل ولكن كان يدعو لتسقيف مستوى الأجور حتى لا يزيد الطلب على حده وتزداد بذلك التكاليف وتخفض الأرباح ويتخلى بذلك الفلاحون على الزراعة فتزداد أسعار المواد الغذائية (الزراعية) لقلة إنتاجها وزداد الطلب على هذه الأخيرة مما يتسبب في ظهور الركود الإقتصادي

أما مالتس " فكان يركز على القطاعين الصناعي والزراعي من أجل تحقيق نمو إقتصادي بتوجيه جزء كبير من الاستثمار للزراعة بزيادة جميع الأراضي الصالحة للزراعة والباقي للصناعة وكان يمثل النمو السكاني بمتتالية هندسية أما الإنتاج فيزداد بمتتالية حسابية، والكلاسيكيون الجدد أمثال " مارشال، فيكسل، كلارك ووالراس فهم متفاعلون ولا يرون وجود للركود الإقتصادي مبررين ذلك أن نمو قطاع معين يؤدي إلى نمو القطاعات الأخرى ونمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو الأجور والأرباح مركزين في ذلك على عوامل الإنتاج المتمثلة في " الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم " أما دفع عجلة النمو عند شومبيتر " تكون عن طريق قفزات واندفاعات تتخللها بعض صيغ أو فترات الكساد والرواج قصير الأجل ويكون إعتاده في ذلك على الدور الفعال الذي يلعبه الابتكار، المنظم والإئتمان المصري كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل ص 35 - 39)

النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر : يمر النمو هو الآخر بدورة حياة تمكننا من توقع ومعرفة مرحلته ونوع الدولة (قوية أو ضعيفة) وذلك من خلال تعقب تطوراتها خلال فترة زمنية معينة تختلف خلالها العادات والتقاليد والمستوى العلمي والمؤهلات التي تساهم في تكوين المرحلة التي ينبغي أن يكون

والخدمات النهائية المنتجة من طرف عوامل الإنتاج المتوفرة داخل الوطن وذلك خلال فترة زمنية تكون في العادة سنة

1 - **تقدير النمو الاقتصادي :** النمو هو مؤشر حقيقي عن الأداء الاقتصادي وهو ما توضحه العلاقة الموجودة بين المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، وتختلف طرق قياس النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى وذلك حسب توفر البيانات لذلك ويمكن تقدير النمو الاقتصادي بالإعتماد على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام هو أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً من طرف الإقتصاديين، لكن نصيب الفرد هناك من يحسبه على أساس عدد السكان وآخرون يحسبونه على أساس السكان العاملون فقط وبالعوم يمكن حساب معدل النمو بالعلاقة التالية⁽¹⁾ :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t) - الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1)}}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1)}}$$

- ووضع سينجر في سنة 1952 معادلة النمو الاقتصادي على النحو التالي :

$$D = S P - R$$

حيث، D: النمو الاقتصادي، S: معدل الإدخار الصافي P: إنتاجية رأس المال R: معدل النمو السكاني

الناتج الداخلي الخام: هو عبارة عن مجموع القيم المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج أي هو عبارة عن مجموع القيم المضافة في كل القطاعات للاقتصاد المحلي

مؤشر قياس النمو الاقتصادي: يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

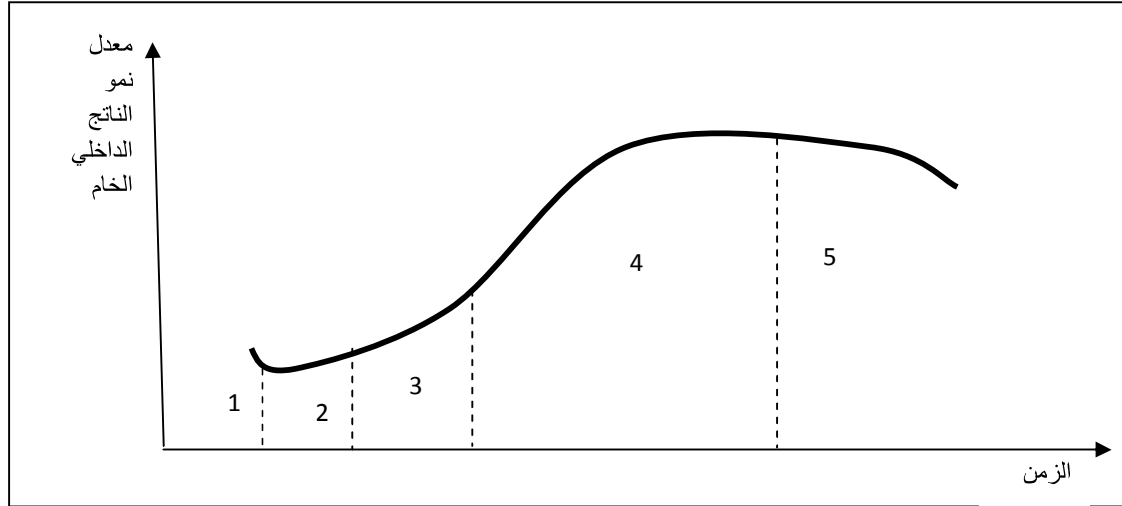
-الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي: (1) الزيادة في رأس المال (2) التقدم التكنولوجي (3) تحسن مستوى المعيشي التعليمي الصحي وحتى المستوى الثقافي.

2 - نظريات النمو الاقتصادي:

تم بناء هذه النظريات على أساس الحقبة الزمنية التي عاشها إقتصاديو تلك الفترة والتي عبروا فيها عن نظرتهم للنمو

فيها هذا الأخير ويمكن توضيح هذه الدورة حسب ما وضعها أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة كامبردج " والت ويتان روستو " في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي " سنة 1960 وقد قام بتقسيم مراحل النمو إلى خمسة مراحل كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) مراحل النمو الاقتصادي



المصدر : بودخدخ كرم ص 117

فيها معدل نمو في الناتج الداخلي الخام نتيجة الزيادة والتوسع في المنتجات وتصريف جزء منها إلى الخارج لتقيق عائد من أهم مميزاتنا نذكر:

- ظهور منتجات جديدة متطورة ذات تقنيات عالية.
- تطور تقنيات الإنتاج.
- ازدهار القطاعات التي تتطلب المهارة والكفاءة وضخامة في رأس المال مثل الصناعات الثقيلة.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج: تكون نتاج سلسلة من الكفاح نحو تحقيق الأفضل وبالكثير من التضحيات ويكون ذلك خلال فترة زمنية لا تقل عن 60 سنة كحد أدنى وتسجل فيها معدلات ربح عالية نتيجة لانخفاض التكاليف وإتساع مجال تسويق هذه المنتجات مع إكتسابها لميزة تنافسية وإستقطابها لأكبر عدد من الزبائن ومن أهم مميزات هذه المرحلة :

- الزيادة في التطور التكنولوجي والذي يمكن إلتامسه بصفة خاصة في مجال الصناعة
- إرتفاع مستوى الناتج الداخلي الخام بنسبة تفوق نسبة النمو السكاني

- التحسن في معدلات الإستثمار المادي والبشري
وما يميز هذه الفترة القدرة على الدوام أو الإستمرار لأكبر مدة
زمنية ممكنة وتحقيق مستويات نمو في قطاعات متعددة

المرحلة الأولى: هي مرحلة المجتمع التقليدي وتتميز بـ :

- الإعتاد على وسائل تقليدية مما يساهم في الحد من كمية ونوعية المنتجات
- الإعتاد على قطاع واحد فقط وهو قطاع الزراعة (الإنتاج الزراعي) والذي يوجه في أغلبه للإستهلاك
- وعلى هذا الأساس يكون معدل النمو الاقتصادي سالب (نحنى النمو الاقتصادي يتجه نحو الأسفل) لأنه لا تحتوي هذه الفترة على إمكانات تمكينا من الرفع في الناتج الداخلي الخام بمعدل يتناسب مع النمو السكاني

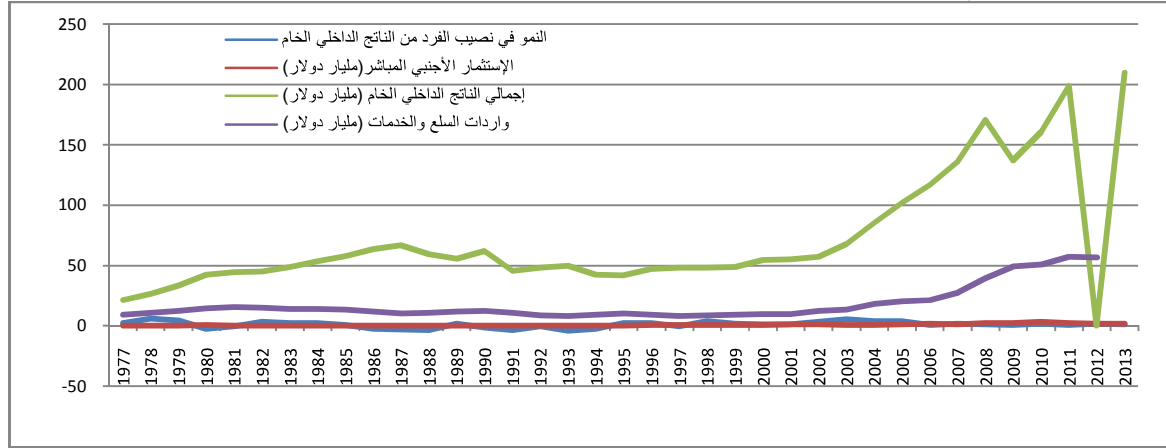
المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإنتلاق ومن أهم مميزاتنا :

- ظهور قطاعات أخرى تزامم الزراعة كقطاع الزراعة والنقل
- + إمكانية تطوير القطاع الصناعي بفضل إدخال تقنيات جديد
- + إتساع المجال التسويقي للمنتجات ليمس الأسواق الأجنبية والذي يزيد في حجم الإنتاج مما يساهم في تعظيم العائد.
- ونتيجة لكل هذا ينتج عنه وجود فائض في الكتلة النقدية المتاحة الشيء الذي يدفع لإستثمارها والتوسع في العملية الإستثمارية لتحقيق المزيد من الأرباح وبالتالي ترفع من حجم الناتج الداخلي الخام وهما تهيأ للزيادة في نموها الاقتصادي
- المرحلة الثالثة:** مرحلة الإنتلاق: وهي المرحلة الفاصلة بين التأخر والتقدم الاقتصادي وهي لا تدوم وقت طويل ويسجل

على تحقيق الرفاهية مما يضعف من الناتج الداخلي الخام عبر الزمن الشيء الذي يدفع بالمنحني للهبوط تدريجياً

المرحلة الخامسة : مرحلة الاستهلاك العائلي وتتميز بالارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك مما يدفع بالقطاعات المنتجة بالتركيز على السلع الاستهلاكية بالدرجة الأولى ويكون إهتمامهم مركز

الشكل رقم (04) يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1977 إلى 2013



المصدر : من إعداد الباحث (المعطيات متوفرة في الملحق)

3- النمو الاقتصادي في الجزائر منذ السبعينيات إلى 2013

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بقدر كبير على تصديرها للمحروقات والذي يرتبط بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط، فقد شهد اقتصاد الجزائري معدلات إيجابية خلال السبعينيات، ثم شهد بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط في سنة 1986، وتدهور إحتياطيات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع الأمني... الخ وهو ما يوضحه الشكل البياني أدناه حيث شهدت الفترة بين 1987-1995 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي والتي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط وأزمات المالية العالمية والتقلبات الحاد في سعر الصرف وإعادة لجدولة الديون التي بدورها تأثر على إجمالي الناتج المحلي، أما الارتفاعات المسجلة لمعدل النمو فيمكن تفسيرها كنتيجة للحرب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، والتي بلغت مستويات قياسية ولكن هذه أسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بالإنحدار الشديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي - 3.61 % في سنة 1988، ولكن هذه الوحدة : مليون دولار

المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب العراق إذ وصلت معدلاته عام 1989 (1.73 %)، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس سلباً على معدلات النمو خلال 1991-1994، ومعدلات نمو متواضعة بين 1995-2000 ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً بمستويات معقولة حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2003 بحوالي 5.32 % واستمر في الزيادة طوال فترة الدراسة.

مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية: يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات ويتكون الناتج الداخلي الخام في الجزائر من القطاعات التالية والكل حسب مساهمته

القطاع	2010	2011	نسبة النمو	نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام لسنة 2010	نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام لسنة 2011
قطاع الإنتاج السلي	78719	98300	24.87	48.61	49.78
زراعة صيد وغابات	13645	16106	18.04	8.43	8.16
الصناعة الاستخراجية	57256	72500	26.62	35.35	36.72
الصناعة التحويلية	5544	7126	28.54	3.42	3.61
التشييد	948	1185	25.00	0.59	0.60
الكهرباء الغاز والماء	1326	1383	4.30	0.82	0.70
قطاع الخدمات الإنتاجية	32792	33959	3.56	20.25	17.20
التجارة المطاعم والفنادق	18734	19291	2.97	11.57	9.77
النقل المواصلات والتخزين	13280	13861	4.38	8.20	7.02
تمويل التأمين والمصارف	778	807	3.73	0.48	0.41
قطاع الخدمات الاجتماعية	40506	54219	33.85	25.01	27.46
الإسكان والمرافق	16126	18973	17.65	9.96	9.61
الخدمات الحكومية	20929	31702	51.47	12.92	16.06
خدمات أخرى	3451	3544	2.69	2.13	1.79
صافي الضرائب غير المباشرة	9934	10973	10.46	6.13	5.56
المجموع (الناتج الداخلي الخام)	161951	197451	21.92	100.00	100.00

الجدول رقم (01): مكونات الناتج الداخلي الخام في الجزائر حسب القطاعات

من الجدول يتضح أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر يتكون من أربع قطاعات أساسية تتمثل في قطاع الإنتاج السلي والذي يساهم بأكثر من 48.60% في سنة 2010 ليصل إلى أكثر من 49.70% والذي تساهم به الصناعة الاستخراجية أكثر من 36.70% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2011 قطاع الخدمات الإنتاجية والذي ساهم بنسبة أكثر من 20.20% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2010 ليتناقص ويصل إلى أكثر من 17.20% خلال سنة 2011 والذي يحتل فيه قطاع التجارة المطاعم والفنادق بأكثر حصة ليليه بعد ذلك قطاع الخدمات الاجتماعية والذي ساهم بأكثر من 25.00% خلال سنة 2010 ووصل سنة 2011 إلى أكثر من 27.45% وكانت الخدمات الحكومية تمثل أكبر مساهم في هذا القطاع أما قطاع الضرائب الغير مباشرة فهي تمثل أصغر مساهمة حيث مثلت مساهمتها أقل من 06.14 % سنة 2010 وأقل من 05.57 % سنة 2011

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي : تكمن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في ملئ الفجوة بين المصادر المتاحة محليا والمتمثلة في الإيدار، العملات الأجنبية، الإيرادات الحكومية، التكنولوجيا والإدارة وبين الإستراتيجية المسطرة لتحقيق التنمية فمثلا نموذج هارود دومر " harrord – domar " لتغطية الفجوة بين الإيدار والاستثمار والذي يقوم على إفتراض وجود علاقة مباشرة بين معدل الإيدار " S " في دولة ما ومعدل نمو الإنتاج بها " g " وذلك على أساس المعادلة التالية $g = s/k$ ، حيث k هو رأس المال للإنتاج، فزيادة معدل الإنتاج يتناسب طردياً مع الإيدار أي زيادة الإيدار تؤدي إلى زيادة معدل الإنتاج

ثالثاً: الجانب التطبيقي دراسة قياسية لاثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

1- تقديم النموذج:

سوف نعتمد في دراستنا على نموذج الإنحدار الخطي البسيط من أجل تحديد العلاقة الموجودة بين متغيرين أحدهما هو المتغير المفسر (التابع) والمتمثل في النمو الإقتصادي والذي نعبّر عنه بنسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

من الجدول نلاحظ بين سنتي 2010 و 2011 تراجع نسبة مساهمة الزراعة الصيد والخدمات في الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.27 وتراجعت نسبة مساهمة الكهرباء والغاز بـ 0.12 وتراجع نسبة مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام بـ 3.05 بالمقابل إرتفاع نسبة مساهمة قطاع

من الجدول أعلاه نلاحظ بين سنتي 2010 و 2011 تراجع نسبة مساهمة الزراعة الصيد والخدمات في الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.27 وتراجعت نسبة مساهمة الكهرباء والغاز بـ 0.12 وتراجع نسبة مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام بـ 3.05 بالمقابل إرتفاع نسبة مساهمة قطاع

$I = 1, 2, 3 \dots n$: عدد المشاهدات
 Y_i : القيمة الفعلية للمتغير التابع X_i القيمة الفعلية للمتغير المستقل
 β الميل الحدي للنموذج الحد الثابت للنموذج α : الحد الخطأ

إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin – Watson):
 للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء
 يكون الاعتماد في ذلك على إختبار D-W وهو عبارة عن
 إختبار تقريبي للكشف عن وجود من عدم وجود ارتباط ذاتي
 للأخطاء يرتبط أساسا بعدد المتغيرات المستقلة وليس بقيمتها
 وتكتب العلاقة الاحصائية على الشكل التالي جلاطو جيلالي
 ص ص 103 - 104
 ويعطى بالعلاقة التالية:

$$d = \frac{\sum (\mu_i - \mu_{i-1})^2}{\sum (\mu_i)^2}$$

والذي نرمز له بالرمز Y_i والآخر المتغير المفسر (المستقل)
 والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي نرمز له بالرمز X_i
 ويمكن تعريف الارتباط الخطي البسيط على أنه ارتباط يختص
 في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين أحدهما الظاهرة
 الناتجة والآخرى الظاهرة المسببة (معتوق محمد ص 116)
 ويمكن وضع العلاقة الارتباطية بين الظاهرتين على النحو التالي:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i$$

ونتيجة لوجود إنحراف في العلاقة الحقيقية نستعين بمتغير
 آخر وهو المتغير العشوائي والمتمثل في حد الخطأ ونرمز له
 بالرمز u_i وتصبح العلاقة كالتالي:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + u_i$$

2 - الجدول رقم (02) تطور كل من: النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1985 إلى 2013)

السنوات	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام (% سنوياً)	الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة مليار دولار)	Y_i	X_i
1985	0.5843	-0.002	0.0487	-0.8473
1986	-2.4815	0.0106	-1.1957	-0.8339
1987	-3.4247	-0.0113	-1.5785	-0.8572
1988	-3.6092	0.0081	-1.6534	-0.8365
1989	1.7353	0.0039	0.5158	-0.8410
1990	-1.7033	-0.0044	-0.8798	-0.8499
1991	-3.597	-0.0387	-1.6484	-0.8864
1992	-0.5979	0.0300	-0.4312	-0.8132
1993	-4.2999	0.0000	-1.9337	-0.8452
1994	-2.9719	0.0000	-1.3947	-0.8452
1995	1.8192	0.0000	0.5499	-0.8452
1996	2.3098	0.2700	0.7490	-0.5573
1997	-0.4773	0.2600	-0.3822	-0.5680
1998	3.5731	0.5000	1.2618	-0.3121
1999	1.7408	0.4600	0.5181	-0.3547
2000	0.7445	0.4200	0.1137	-0.3974
2001	1.1143	1.1800	0.2638	0.4129
2002	3.1675	0.9700	1.0971	0.1890
2003	5.3198	0.6200	1.9707	-0.1841
2004	3.6376	0.6200	1.2879	-0.1841
2005	3.5376	1.0600	1.2473	0.2850
2006	0.4802	1.7600	0.0064	1.0313
2007	1.4586	1.3700	0.4035	0.6155
2008	0.865	2.2600	0.1626	1.5645
2009	0.5726	2.5400	0.0439	1.8630
2010	1.300	3.4700	0.3392	2.8546
2011	0.500	2.0400	0.0144	1.3299
2012	1.37	1.5004	0.3676	0.7546
2013	0.80	1.6910	0.1362	0.9578

TOTAL	13.4675	22.9876
المتوسط $\bar{X}$	0.4644	0.7927
Ecartype(δ)	2.4638	0.9379

المصدر: Site internet : <http://data.albankaldawli.org/country>

Site internet : <http://www.bank-of-algeria.dz> التقرير العربي الموحد , صندوق النقد العربي , 2012 ص 24

حصرها في المعاملات التالية:

R: هو معامل الارتباط البسيط وهو يقيس قوة الارتباط بين المتغيرين (المتغير المفسر - والمتغير).

R²: وهو معامل التحديد ويقوم بقياس القوة التفسيرية للنموذج المقدر في حالة الانحدار الخطي البسيط

1 - معامل الارتباط البسيط $R = 0.336$

2 - معامل التحديد $R^2 = 0.113$

3 - اختبار داربين واتسن $Dw = 1.074$

وهذا ما يفسر بأن المتغير المفسر (المتغير المستقل) المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة ارتباطية ضعيفة مع معدل النمو الإقتصادي حيث أنها لا تتجاوز 34 % كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير لا تفسر إلا ما مقداره 11.3 % من التغير الحاصل في النمو الإقتصادي والباقي يعود إلى عوامل خارجية أخرى (متغيرات أخرى لم يتم دمجها في النموذج)

وإحصائية داربين واتسن "Derbin -W" أقل من 1.074 أقل من 02 (D-W < 02) مما تدل على عدم وجود ارتباط بين الأخطاء

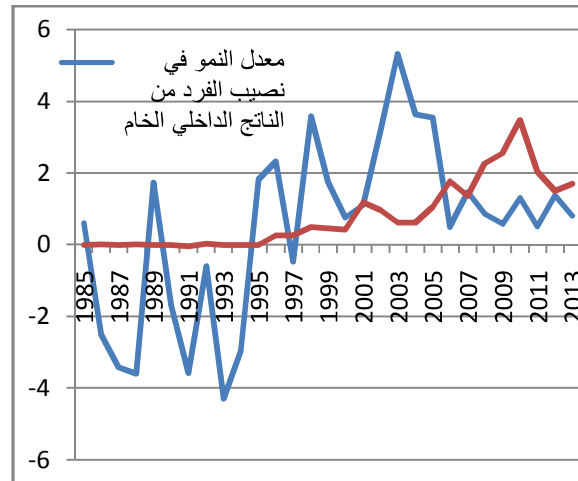
وهو الشيء الذي ينفي وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات يبين جدول تحليل التباين "ANOVA" والذي من خلاله يمكن التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية "F" أن معنوية الاختبار معقولة ، مما يؤكد القوة التفسيرية المعقولة لنموذج الانحدار البسيط من الناحية الإحصائية كون احتمال وجود الخطأ صغير جداً (Sig = 0.075)

فيما يخص معنوية معاملات الانحدار (معنوية المبول الحدية) حيث يعطي كل من قيمة توزيع ستودنت المحسوبة وقيمة احتمال الخطأ التي توافقتا فعندما تكون "t" المحسوبة أصغر من t الجدولة فهذا يعني أن لهذا العامل معنوية في تفسير الظاهرة أو التغير الحاصل على الظاهرة المفسرة

من الجدول نلاحظ أن هناك عدم التجانس في وحدة القياس لذا يجب أن نطرح المتوسطات ثم نقسم على التباين لكي لا نؤثر على الشكل العام للنموذج ولنتخلص من مشكل الوحدة ونقرب القيم من بعضها Philip casin p 33

3 - إيجاد نوع العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المفسر

يمكن تمثيل هذه القيم لإستنتاج طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات لدراستها بطريقة المربعات الصغرى ويكون التمثيل البياني كالتالي :



الشكل رقم (05) المصدر: من إعداد الباحث (المعطيات متوفرة في الملحق)

وهذا ما يمكننا من الدراسة بإستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك لإيجاد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات

4 - تحليل النتائج التي تم الحصول عليها :بعد إدخال المتغيرات نختار في معالجتها

طريقة الانحدار المستعملة وهي طريقة "Enter" والتي تبين أن البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي البسيط ليم معالجتها بطريقة المربعات الصغرى

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	90.0% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1 (Constant)	6.946E-6	.178		.000	1.000	-.303	
X	.336	.181	.336	1.852	.075	-.027	.644

a. Dependent Variable: Y

$$Y_i = 0.0000069 + 0.336X_i$$

$$t_{24}^{(0.05)} \beta = 1.852, \quad \text{Sig } \beta = 0.075$$

$$t_{24}^{(0.05)} \alpha = 0.000, \quad \text{Sig } \alpha = 1.000$$

يكون مدخر دون أن يستثمر لضعف مستوى الثقة أو الخوف من الخسارة أو حتى يكون راجع إلى المستوى الثقافي للمستهلك وثقافته في الإستهلاكية كما قد يكون السبب راجع لضعف الإدخار حيث يرى سنجر أن الإدخار في دول العالم الثالث لا يتعدى 6 % .

من الجدول نجد العمود "t" هو عبارة عن إختبار ستودنت

عند مستوى معنوية 2/α لكل من المعاملا

5- إختبار المعنوية

- معنوية معاملات الانحدار:

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب أن نبين هل هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أم لا وإختبار هذه المعنوية تكون مع كل معامل على حدا ونستعين في ذلك بتوزيع ستودنت "t"

- الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص إختبار المعنوية هي :

$H_N : \alpha$	فرضية العدم	} فيما يخص معنوية الحد
$H_A : \alpha$	الفرضية	
$H_N : \beta$	فرضية العدم	} فيما يخص معنوية الميل الحددي للإستثمار الأجنبي
$H_A : \beta$	الفرضية البديلة	

Sig: الإحتمال المحسوب الذي يقابل "t" والتي تعبر عن قيمة توزيع ستودنت المحسوبة إحتمال وجود الخطأ وهو الذي يتم به إختبار مستوى المعنوية بمقارنته مع "t^c" والتي تعبر عن قيمة توزيع ستودنت المجدولة ففي حالة

فهذا يدل على معنوية المعطيات عند مستوى معنوية 2/α معادلة الانحدار البسيط على الشكل التالي:

$$Y_i = 0.0000069 + 0.336X_i$$

وهي تدل على وجود علاقة طردية بين النمو الإقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل هذه النتائج تحقق الفرضية وجود علاقة سببية بين النمو الإقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 0.34 وحدة والإشارة الموجبة دلالة على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي وهذا يتوافق مع الجانب النظري لأن زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام دلالة على وجود نمو إقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي دلالة على وجود فائض في الدخل والذي يدفع بالمستهلك لتوجيهه للإستثمار رغبة في الزيادة في الدخل في المستقبل أما كون الميل ضعيف فهو يدل على ضعف إقبال المستهلك لإستثمار فائض الدخل وهذا راجع لعدة أسباب فقد يكون هذا الفائض مستثمر في السوق الموازية كون هامش الربح مرتفع أو قد

تبين لنا ما يلي: - من الدراسة النظرية تبين وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وهو كذلك ما تثبته الدراسة القياسية

- توجد علاقة ارتباطية ضعيفة ما بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وهي ما تثبت عدم تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأن حجم الاستثمار الأجنبي المحقق في الفترة الأخيرة قد يكون راجع إلى الجهود الدبلوماسية المبذولة أما لوجود استثمار أجنبي سالب وضعيف خلال فترة التسعينيات فهذا راجع للظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها الجزائر في تلك الحقبة إضافة إلى ذلك أن الاستثمار كان في قطاع المحروقات فقط

- يتأثر النمو الاقتصادي بمتغيرات أخرى عدى الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما تثبته وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر

- حسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على عوائد المحروقات بالدرجة الأولى، وعلى الإنفاق الحكومي كمصدر أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات لإشباع الحاجيات المتزايدة وعلى الرغم من وجود تحفيزات في تمويل القطاعات الأخرى البديلة لقطاع المحروقات (الصناعة والزراعة) فإنها تكون غير مجدية نتيجة إنعدام المراقبة والصرامة والمتابعة هذه المشاريع، لأنها تزيد من تأكيد صحة النتيجة المتحصل عليها.

د. حاكمي بوحفص

أ. عقبي لخضر

لإختبار الفرضيات يتم الاستعانة بالتوزيع "t" فإذا كانت قيمة توزيع ستودنت المحسوبة أكبر من الجدولة فإننا نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح

$$t_{Tableau} = 1,31 \text{ القيمة الجدولة}$$

لتوزيع ستودنت

$$t_{\alpha}^{0,05} = -0,000 \text{ القيمة المحسوبة لتوزيع}$$

ستودنت للحد الثابت

$$t_{\beta}^{0,05} = 1,852 \text{ لقيمة المحسوبة لتوزيع}$$

ستودنت للاستثمار الأجنبي المباشر

نلاحظ أن $t_{Tableau} < t_{\beta}^c$ أي أن $1,31 > 0,000$ ليس لها معنوية وعليه نقبل فرضية العدم أي أن α إحصائية في التفسير للتغير الحاصل في النمو الاقتصادي الجزائري.

فما يخص معامل التحديد للاستثمار الأجنبي المباشر فنجد أن $t_{Tableau} < t_{\beta}^c$ أي أن $1,31 < 1,852$ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تناولنا فيها حالة الجزائر

الملحق:

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الخام (%)	لأستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة مليار سنوياً)	إجمالي الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	واردات السلع والخدمات (مليار دولار)
1977	1.9603	0.1729	20.9719	8.99
1978	5.7664	0.1349	26.3645	10.59
1979	4.0494	0.0101	33.2434	12.061
1980	-2.4555	0.3151	42.3453	14.552
1981	-0.3454	-0.0014	44.3487	15.291
1982	2.9396	-0.0649	45.2071	14.878
1983	2.0128	-0.0142	48.8014	13.931
1984	2.2997	-0.0138	53.6983	13.676
1985	0.5843	-0.0020	57.9379	13.12
1986	-2.4815	0.0106	63.6963	11.779
1987	-3.4247	-0.0113	66.7423	10.08
1988	-3.6092	0.0081	59.0891	10.592
1989	1.7353	0.0039	55.6315	11.762
1990	-1.7033	-0.0044	62.0451	12.448
1991	-3.597	-0.0387	45.7154	10.643
1992	-0.5979	0.0300	48.0033	8.3
1993	-4.2999	0.0000	49.9465	7.99
1994	-2.9719	0.0000	42.5426	9.15
1995	1.8192	0.0000	41.7641	10.1
1996	2.3098	0.2700	46.9415	9.09
1997	-0.4773	0.2600	48.1779	8.13
1998	3.5731	0.5000	48.1878	8.63
1999	1.7408	0.4600	48.6406	8.96
2000	0.7445	0.4200	54.7901	9.35
2001	1.1143	1.1800	55.181	9.48
2002	3.1675	0.9700	57.053	12.01
2003	5.3198	0.6200	68.0186	13.32
2004	3.6376	0.6200	85.0139	17.95
2005	3.5376	1.0600	102.3391	20.357
2006	0.4802	1.7600	117.1693	21.456
2007	1.4586	1.3700	135.8036	27.631
2008	0.865	2.2600	170.9893	39.479
2009	0.5726	2.5400	137.2117	49.3313
2010	1.3	3.4700	161.2073	50.6547
2011	0.5	2.0400	199.0708	57.2115
2012	1.37	1.5004	204.3310	56.5538

2013	0.8	1.6910	210.1834	
------	-----	--------	----------	--

Site internet : <http://data.albankaldawli.org/country> المصدر :

Site internet : <http://www.bank-of-algeria.dz>

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.336 ^a	.113	.080	.9592283	.113	3.430	1	27	.075	1.074

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.156	1	3.156	3.430	.075 ^a
	Residual	24.843	27	.920		
	Total	28.000	28			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

قائمة المصادر والمراجع :

- (1)- التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012
- (2)-بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير - جامعة الجزائر - 2009
- (3)- منير إبراهيم هندي - أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية - محطة الرمل الإسكندرية 2008
- (4)- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة الأزاريطة - الإسكندرية - مصر 2005
- (5)- مفتاح صالح - بن سمينة دلال، واقع وآفاق تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بحوث إقتصادية عربية، العدد 43...44 - 2008
- (6)- حسان خضر - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت 2004
- (7)- كامل رشيد علي التل أثر التعليم على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الأردن - مذكرة ماجستير جامعة اليرموك 1991
- (8)- معتوق محمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية - بنعكنون - الجزائر 2007
- (9)- جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة - الجزائر - 2007
- (10)- داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر - مذكرة دكتوراه - جامعة الكوفة 2008
- (11)- كبدي سيّد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2012
- 12)- Philip casin. Analyse des données. ID analyse de donnée - paris p 33
- 13)- Site internet : <http://data.albankaldawli.org/country>
- 14)- Site internet : <http://www.bank-of-algeria.dz>